نشرة صندوق النقد الدولي

أنطوانيت مونسيو ساييه، مدير الإدارة الإفريقية في الصندوق. السيدة ساييه تقول إن البلدان المصدرة للنفط هي الأشد تضررا بهبوط أسعار السلع الأولية (صورة من أرشيف صندوق النقد الدولي).

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

إفريقيا جنوب الصحراء تشهد
أبطأ معدلات النمو منذ عام 2009

نشرة الصندوق الإلكترونية
9 أكتوبر 2015

- آثار سلبية لأسعار السلع الأولية المنخفضة، البلدان المصدرة للنفط الأكثر تضررا
- تزايد العجز يثير القلق
- تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات الضريبية، السبيل للمضي قدما

لا يزال النمو في إفريقيا جنوب الصحراء أقوى مما هو عليه في مناطق كثيرة، ولكن النشاط الاقتصادي سجل تراجعا ملحوظا في العديد من بلدان المنطقة خلال الشهور الأخيرة مما دعا الصندوق إلى تخفيض تنبؤاته لعام 2015 إلى 3.75% – وهي أقل نسبة يصل إليها خلال الأعوام الستة الماضية.

في حوار مع الصحفيين أثناء الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقدة في ليما، بيرو، قالت السيدة أنطوانيت ساييه، رئيس الإدارة الإفريقية في الصندوق، إن نجم التحسن البالغ في بيئة الأعمال والاقتصاد الكلي الذي سمح بتحقيق النمو القوي في السنوات الأخيرة مهدد حاليا بالأفول بسبب هبوط أسعار السلع الأولية وتراجع درجة التيسير في الأوضاع المالية.

وقالت السيدة ساييه إن هناك تباينا كبيرا، برغم ذلك، بين مختلف بلدان المنطقة. فأكثر البلدان تضررا هي البلدان الثمانية المصدرة للنفط – بما فيها نيجيريا وأنغولا – التي تمثل مجتمعة نصف إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وقالت إن "تراجع دخول الصادرات وعمليات التصحيح الحادة لأوضاع المالية العامة تؤثر سلبا على معدل النمو الذي يتوقع تباطؤه بدرجة حادة ليصل إلى 3.5% في العام الجاري، هبوطا من 6% في 2014"، وأضافت قائلة إن هذه الأرقام تمثل عبئا خافضا لمتوسط النمو في المنطقة ككل.

وقالت السيدة ساييه إنه في الوقت الذي تواصل فيه البلدان منخفضة الدخل تحقيق معدلات نمو في حدود 6%، بفضل استمرار الاستهلاك الخاص والاستثمار في البنية التحتية، فإن النمو في عدة بلدان متوسطة الدخل يتعرض في الوقت الحالي لمعوقات بسبب نقص إمدادات الكهرباء، وتزايد صعوبة الأوضاع المالية، وتراجع أسعار السلع الأولية.

مدخرات محدودة لتعويض العبء

أشارت السيدة ساييه إلى ازدياد تفاقم التوقعات بالنسبة لكثير من البلدان نتيجة مدخراتها المحدودة وتنامي عجوزاتها، وقالت إنه "في كثير من الحالات، كانت مدخرات فترة النمو السريع الأخيرة محدودة، وتدخل البلدان حاليا هذه الفترة مثقلة بعجوزات أكبر على مستوى المالية العامة والحساب الخارجي مما كانت عليه في بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008".

ووصفت السيدة ساييه كذلك الوضع الأمني في عدد من البلدان بأنه مصدر خطر إضافي، وقالت إن "الحرب الأهلية في جنوب السودان وأعمال العنف التي ترتكبها جماعة "بوكو حرام" وغيرها من جماعات المتمردين في منطقة تشمل الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا ومالي تتسبب في معاناة واسعة الانتشار. وتلقي كذلك بالعبء على النشاط الاقتصادي، وتفرض الضغوط على الموازنات العامة، وتتسبب في تراجع توقعات الاستثمار المستقبلية". وأضافت قائلة إن الاضطراب السياسي الذي شهدته بوروندي وبوركينا فاسو في الآونة الأخيرة يشكل كذلك مصدرا للقلق.

تجاوز آثار الهبوط الحاد والمستمر

وقالت السيدة ساييه إنه فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط، وفي ظل بقاء أسعار النفط على ما هي عليه، "لا غنى عن إجراء عمليات التصحيح المالي، كما أن الحيز المتاح لتخفيف أثار هذه التصحيحات يزداد ضيقا. وبالنسبة لمعظم البلدان الأخرى، ينبغي أن تسترشد في سياساتها المالية العامة بأطر للإنفاق على المدى المتوسط تحقق التوازن بين اعتبارات الحفاظ على الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها وتلبية احتياجات التنمية".

وقالت السيدة ساييه إن أسعار الصرف في بعض البلدان تتعرض كذلك للضغوط. "وحيثما كان تراجع معدلات التبادل التجاري كبيرا وأسعار الصرف لا تتبع نظام لربط العملة، فمن الملائم السماح بانخفاض أسعار الصرف لامتصاص أثر الصدمة. ولكن الضغوط طالت أيضا أسعار الصرف حتى في البلدان التي لا تعتمد بشدة على أسعار السلع الأولية. ونظرا لشدة القوى العالمية وراء هذه الضغوط، فإن مقاومة هذه البلدان أيضا لهذه الضغوط سوف يهددها بفقدان ما لديها من احتياطيات شحيحة".

وقالت السيدة ساييه إن تنويع الاقتصاد والاستفادة من الإمكانات الضريبية الكبيرة في المنطقة سوف يساعد البلدان على تمويل احتياجاتها في مجالي البنية التحتية والتنمية، مع احتواء الزيادة في الدين العام.

روابط ذات صلة:

عصر النهضة الإفريقية

استثمارات البنية التحتية في إفريقيا

غينيا الاستوائية وأسعار النفط المنخفضة

برنامج أوغندا الطموح في مجال البنية التحتية